

ارتفاع ديون مصر إلى 164.7 مليار دولار والتزامات بسداد 62.8 مليار خلال 12 شهراً وخبراء يتهمون السيسي بإغراق البلاد في القروض



الأربعاء 12 أغسطس 2026 05:00 م

كشفت بيانات البنك الدولي أن مصر مطالبة بسداد 62.8 مليار دولار من التزامات الدين الخارجي بين أبريل 2026 ومارس 2027، بينها 7 مليارات فوائد و55.8 مليار أقساط، بما يضع المالية العامة أمام عام شديد الضغط.

وفي المقابل، تأتي الاستحقاقات بينما تتحمل الأسر المصرية موجات متتالية من الغلاء ورفع أسعار الخدمات، لتتحول فاتورة الاقتراض من أرقام حكومية مجردة إلى أعباء يومية يدفعها المواطن عبر الضرائب والأسعار وتراجع قيمة دخله.

وبداية، يتضمن جدول السداد نحو 24.39 مليار دولار في الربع الثاني من 2026، منها 7.1 مليار ودائع وعمليات لدى البنك المركزي، وهو أكبر استحقاق فصلي ضمن الفترة التي تغطيها بيانات البنك الدولي.

ثم تتراجع المدفوعات في الربع الثالث إلى 13.94 مليار دولار، تشمل 4.5 مليار ودائع وعمليات، قبل أن تسجل 13.7 مليار في الربع الرابع، بما يبقي الضغط على موارد النقد الأجنبي ممتدا طوال العام.

بعد ذلك، تواجه البلاد سداد 10.8 مليار دولار خلال الربع الأول من 2027، بينها 4.14 مليار ودائع وعمليات لدى البنك المركزي، لتكتمل بذلك فاتورة الاثني عشر شهرا التي تتجاوز 62 مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، تمثل الودائع والعمليات نحو 21.1 مليار دولار من أقساط القروض المستحقة، ومعظمها مرتبط بدول خليجية تعهدت بتجديدها أو تحويل أجزاء منها إلى استثمارات، ما يخفف الضغط الفوري دون إلغاء أصل الالتزام.

ومع ذلك، فإن تجديد الودائع لا يعني اختفاء الدين، بل يؤجل موعد استحقاقه أو يغير طبيعته، وهو ما يجعل قدرة الدولة على خفض المديونية مرتبطة بتوليد موارد دولارية حقيقية من التصدير والاستثمار والإنتاج.

وفوق ذلك، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنحو 865 مليون دولار خلال الربع الأول من 2026 ليصل إلى 164.7 مليار دولار، مسجلا أعلى مستوى في تسعة فصول وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وفي التفاصيل، ارتفعت ديون الحكومة بنحو مليار دولار إلى 82.84 مليار، كما زادت مديونية البنوك 1.75 مليار إلى 24.75 مليار، بينما تراجعت مديونية البنك المركزي إلى 35.77 مليار دولار تقريبا.

الاقتراض يعيد إنتاج الأزمة

وعلى الجانب الآخر، انخفضت ديون القطاعات الأخرى إلى نحو 21.4 مليار دولار مقابل 22.1 مليار، لكن هذا التراجع المحدود لم يمنع إجمالي الدين الخارجي من الصعود مجددا بفعل اقتراض الحكومة والبنوك.

وبذلك، تبدو المشكلة أبعد من مجرد موعد سداد كبير، لأن الدولة تدخل دورة متكررة من الاقتراض والسداد وإعادة التمويل، بينما يبقى أصل الدين مرتفعا وتظل الحاجة إلى العملة الأجنبية عنصرا ضاغطا على الاقتصاد.

ولهذا، فإن قدرة الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات لا تقاس فقط بتجنب التعثر، بل أيضا بحجم ما تضطر إلى اقتراضه مجددا أو بيعه من أصول أو اجتذابه من أموال ساخنة لتوفير الدولار

وفي الوقت نفسه، حذر صندوق النقد الدولي حديثا من استمرار ارتفاع الدين العام واحتياجات التمويل الكبيرة في مصر، رغم إشادته ببعض مؤشرات الصمود الاقتصادي، ما يعكس أن ملف المديونية لم يخرج من دائرة الخطر

وبصورة أوسع، تظهر تقديرات دولية أن مصر تمثل قرابة ثلث مدفوعات الديون الخارجية الحكومية المستحقة في إفريقيا خلال 2026، وهو وزن يعكس حجم الالتزامات مقارنة باقتصادات القارة ويضاعف حساسية أي صدمة خارجية

أما داخليا، فإن تكلفة خدمة الدين تزامم الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، لأن الفوائد والأقساط تستهلك موارد كان يمكن توجيهها للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بينما تلجأ الحكومة إلى إجراءات تقشفية متكررة لاحتواء العجز

ومن ثم، تصبح قضية الديون مرتبطة مباشرة بحياة المصريين، إذ إن كل زيادة في أسعار الوقود أو الكهرباء أو الرسوم تثير تساؤلا حول مقدار ما يذهب من موارد الدولة إلى خدمة التزامات تراكمت عبر سنوات

وبناء على ذلك، لا يكفي إعلان القدرة على السداد باعتباره نجاحا، إذا كان السداد نفسه يعتمد على قروض جديدة أو بيع أصول أو تمديد ودائع، لأن المعيار الأهم هو انخفاض الدين ومخاطره بصورة مستدامة

حلول تؤجل الاستحقاقات

وفي قراءة نقدية، يرى مدحت نافع أن تحسين تغطية الاحتياجات الدولارية يوفر مساحة للحركة، لكنه حذر من التوسع في بعض الأدوات المالية المعقدة، مؤكدا أن إدارة الدين تحتاج إلى خفض التكلفة والمخاطر لا مجرد تبديل الأدوات

كما يشير نافع إلى أن أدوات تمويل مثل الصكوك قد تساعد في تخفيف بعض أعباء الدين إذا أحسن استخدامها، غير أن فائدها تظل مرهونة بتوجيه التمويل إلى أنشطة قادرة على خلق عائد وإيرادات مستدامة

وعلى صعيد الاستحقاقات، قدر الاقتصادي سري فيرنشي كاديالا أن احتياجات مصر من التمويل الخارجي تبقى مرتفعة، مشيرا إلى أن مدفوعات الدين الخارجي خلال سنة مالية واحدة يمكن أن تعادل نسبة كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية

وبحسب كاديالا، فإن تكرار موجات الاستحقاقات الخارجية ظل سمة ملازمة للاقتصاد المصري، وهو ما يعني أن قوة الاحتياطيات وحدها لا تحسم الأزمة ما لم تنخفض الاحتياجات التمويلية وتتسع مصادر النقد الأجنبي المستقرة

وفي السياق نفسه، تكشف هذه القراءة أن تجديد الودائع الخليجية يمنح الحكومة وقتا إضافيا، لكنه لا يعالج جذور المعضلة، لأن الاقتصاد يظل مطالبا بإنتاج تدفقات دولارية تكفي للاستيراد والسداد دون العودة المستمرة إلى الاقتراض

مخاطر تتجاوز عام السداد

ومن زاوية دولية، حذر بنجامين يونغ من وكالة ستاندرد آند بورز من أن ارتفاع الديون وضعف الإيرادات يظلان من أبرز المخاطر على دول إفريقية تواجه استحقاقات خارجية متزايدة، وتتقدم مصر قائمة السداد خلال 2026.

وبالمقاييس إلى مصر، قالت الوكالة إن البلاد تمثل نحو 27 مليار دولار من أصل أكثر من 90 مليار دولار من أقساط الديون الخارجية الحكومية الإفريقية خلال العام، ما يضعها في صدارة الدول الأكثر تعرضا لضغط السداد

وعليه، فإن أي تحسن في التصنيف أو ثقة المستثمرين لا يلغي ضرورة خفض الاعتماد على التمويل قصير الأجل والأموال سريعة الخروج، لأن تبدل شهية المستثمرين قد يعيد الضغط على الجنيه والاحتياطيات في وقت قصير

وفي المحصلة، تكشف أرقام البنك الدولي والبنك المركزي أن الأزمة ليست في القدرة على دفع قسط بعينه، بل في استمرار ارتفاع الدين نفسه بينما تتوالى مواعيد السداد بمليارات الدولارات رباعيا دون انقطاع

وأخيرا، يبقى الاختبار الحقيقي للحكومة هو كسر دائرة الاستدانة بإنتاج وصادرات واستثمار طويل الأجل، لا الاحتفاء بتجديد الودائع أو الحصول على قروض جديدة، لأن المواطن المصري يدفع في النهاية كلفة الدين عبر مستوى معيشته